

الجمهورية اللبنانية
المجلس الدستوري

قرار رقم : 2026/1 تاريخ: 2026/2/25

مراجعة رقم: 2026/1 تاريخ 2026/1/28

مراجعة رقم : 2026/3 تاريخ 2026/1/28

موضوع المراجعة: قانون تنظيم القضاء العدلي رقم 36 الصادر في 2026/1/5 والمنشور في العدد (3) من الجريدة الرسمية تاريخ 2026/1/15.

إن المجلس الدستوري الملتم في مقرة بتاريخ 2026/2/25 برئاسة رئيسه القاضي طنوس مشلب وحضور الأعضاء: عوني رمضان، أكرم بماصيري، ألبرت سرحان، ميشال طرزي، رياض أبو غيدا، فوزات فرحات، الياس مشرقاني وميراي نجم.

وبغياب نائب الرئيس القاضي عمر حمرة لأسباب صحية.

بعد الاطلاع على الملف وعلى التقرير،

وبعد التدقيق والمذاكرة،

تبين أنه بتاريخ 2026/1/28، ورد الى المجلس استدعاء طعن بقانون تنظيم القضاء العدلي رقم 36 الصادر في 2026/1/5، المنشور في العدد 3 من الجريدة الرسمية بتاريخ 2026/1/15،

-الاستدعاء الأول موقع من النواب: ياسين ياسين، ابراهيم منيمنة، فراس حمدان، نجاه صليبا، بولا يعقوبيان، ميشال الدويهي، عبد الرحمن البرزي، مارك ضو، شربل مسعد، سينتيا زرزيير، ملحم خلف، حليلة القعقور، فيصل كرامي وحيدر ناصر الذين طلبوا قبول مراجعتهم شكلاً وفي الأساس إبطال بعض مواد القانون لمخالفتها للدستور وللمبادئ الدستورية وتحسين مواد أخرى بتحفظات تفسيرية لعدم وضوحها.

-والاستدعاء الثاني موقع من النواب: جبران جرجي باسيل، سيراز ريمون أبي خليل، جورج نعيم عطا الله، اكار جوزف طرابلسي، ندى نهاد البستاني، غسان آمال عطاالله، نقولا موريس صحنوي، فريد جورج البستاني،

موقع من النواب: جورج نعيم عطا الله، اكار جوزف طرابلسي، ندى نهاد البستاني، غسان آمال عطاالله، نقولا موريس صحنوي، فريد جورج البستاني، جبران جرجي باسيل، سيراز ريمون أبي خليل، ميشال الدويهي، عبد الرحمن البرزي، مارك ضو، شربل مسعد، سينتيا زرزيير، ملحم خلف، حليلة القعقور، فيصل كرامي وحيدر ناصر.

شربل كميل مارون، وجيمي جورج جبور الذين طلبوا أيضاً قبول مراجعتهم شكلاً وفي الأساس إبطال القانون المطعون برمته للمخالفات الدستورية الواردة فيه.

وتبين أنّ الطاعنين في المراجعة الأولى رقم 2026/1 أدلوا بالأسباب التالية:

1- مخالفة الفقرة الأخيرة الواردة في إطار البند (ج) من المادة 2 من القانون المطعون فيه أحكام المادة 20 من الدستور والمبادئ والضمانات التي تركزها ومبدأ استقلالية القضاء والقضاة ذا القيمة الدستورية ومبدأ المساواة المنصوص عليه في الفقرة (ج) من مقمّة الدستور والمادتين 7 و12 منه وكذلك أحكام المادة 95 بند (ب) منه.

2- التباس وغموض وعدم وضوح عبارة "دون امكانية أخذ نسخ عنه أو تصويره" الواردة في البند (3) من المادة 8 في القانون المطعون فيه.

3- التباس وغموض وعدم وضوح البند (د) من المادة 42 من القانون المطعون فيه، لناحية ما إذا كانت الأغلبية المطلقة المحددة فيه لاتخاذ قرارات الهيئة العامة لمحكمة التمييز تحتسب من مجموع أعضاء الهيئة المحددين قانوناً أم من مجموع أعضائها الحاضرين، وما إذا كان أصلاً من الواجب حضور جميع أعضائها لصحة انعقادها أم أنّ حضور الاغلبية المطلقة منهم كافٍ.

4- التباس وعدم وضوح بعض أحكام المادة 77 من القانون المطعون فيه، والمتعلق بالتشكيلات.

5- التباس وغموض وعدم وضوح الفقرة الأخيرة من المادة 79 من القانون المطعون فيه لناحية ايرادها رئيس هيئة التفتيش القضائي في عداد الاستثناءات الواردة فيها رغم أنّ مدة توليه لمركزه القضائي بمقتضى البند (أ) من المادة 2 من القانون عينه مطابقة للمدة القصوى لتولي المهام القضائية المحددة في المادة 79 المنكورة.

6- مخالفة الفقرة الأخيرة من المادة 98 والفقرة ما قبل الأخيرة من المادة 100 والبند (3) من المادة 101 والفقرة الأخيرة من المادة 103 من القانون المطعون فيه، لأحكام المادة 20 من الدستور والضمانات التي تفرضها للقضاة، فضلاً عن مخالفتها للمبادئ ذات القيمة الدستورية.

محمد نزار عونان
2

7- التباس وعدم وضوح المادة 106 من القانون المطعون فيه المتعلقة بمنصب الشرف، لناحية ما إذا كانت تلغي أحكام القانون رقم 1999/129 وتعديلاته أم لا، ذلك القانون الذي يتناول بشكل دقيق ومفصل شروط وكيفية التعيين في منصب الشرف في القضاء.

8- التباس وغموض وعدم وضوح عبارة "على وزير العدل" الواردة في البند الرابع من المادة 122 من القانون المطعون فيه، والمتعلقة بطلب إيقاف قاضي عن العمل.

9- إبطال كل ما يراه المجلس مخالفاً للدستور والمبادئ ذات القيمة الدستورية في القانون المطعون فيه.

وكررُوا في خاتمة استدعائهم طلباتهم بقبول الاستدعاء شكلاً، ومن ثم في الأساس:

II. إبطال وخنْف الأحكام التالية من القانون المطعون فيه:

1- الفقرة ما قبل الأخيرة الواردة في إطار البند (ج) من المادة 2 من القانون المطعون فيه التي تنص على ما حرفيته: « يتم اختيارهما من قبل الأعضاء الحكّمين والمنتخبين بالأكثرية المطلقة من الأعضاء الثمانية في الجلسة الأولى، وبالأكثرية النسبية في الجلسة التي تلي، وفي حال تعادل الأصوات يفوز الأعلى درجة، وعند تساوي الدرجة الأقدم عهداً في القضاء وعند تساوي الأقدمية الأكبر سناً. لا يلتزم المجلس الأعلى للقضاء لاتخاذ القرارات قبل انتخاب العضوين المتكوريين.»

2- عبارة « بون إمكانية أخذ نسخة عنه أو تصويره » في البند (3) من المادة 8 من القانون المطعون فيه.

3- كلمة « ورئيس » الواردة قبل عبارة « وأعضاء هيئة التفتيش القضائي » في الفقرة الأخيرة من المادة 79 من القانون المطعون فيه.

4- الفقرة الأخيرة من المادة 98 من القانون المطعون فيه التي تنص على ما حرفيته: « لا يقبل قرار الهيئة القضائية العليا للتأديب أي طريق من طرق المراجعة، ويكون نافذاً بذاته بمجرد إبلاغه إلى صاحب العلاقة بالصورة الإدارية.»

5- الفقرة ما قبل الأخيرة من المادة 100 من القانون المطعون فيه التي تنص على ما حرفيته: « لا يقبل قرار الهيئة القضائية العليا للتأديب أي طريق من طرق المراجعة بما فيها التمييز ويكون نافذاً بحد ذاته بمجرد إبلاغه إلى صاحب العلاقة بالصورة الإدارية.»

عبد المولى
مفتي
الدين

مفتي

3

مفتي

6- البند (3) من المادة 101 من القانون المطعون فيه الذي ينص على ما حرفيته: «لا يقبل قرار الوقف عن العمل أي طريق من طرق المراجعة العادية وغير العادية غير تلك المنصوص عليها في البند الأول من هذه المادة.»

7- الفقرة الأخيرة من المادة 103 من القانون المطعون فيه التي تنص على ما حرفيته: «لا يقبل قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز أي طريق من طرق المراجعة العادية وغير العادية بما فيها الطعن أمام مجلس شورى الدولة. ويكون القرار نافذاً بحذ ذاته بمجرد إبلاغه إلى صاحب المصلحة.»

8- عبارة «على وزير العدل» الواردة في البند الرابع من المادة 122 من القانون المطعون فيه.

.II إزالة الإلتباس من البند (د) من المادة 42 من القانون المطعون فيه، وتحسينه بتحفظ تفسيري بحيث يُفسر ويجب أن يُطبق على أن الهيئة العامة لمحكمة التمييز تجتمع بحضور الأغلبية المطلقة من مجموع أعضائها الفعليين وتتخذ قراراتها بالأغلبية النسبية من مجموع الحاضرين وعلى أن يكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

.III إزالة الإلتباس من المادة 77 من القانون المطعون فيه، وتحسينها بتحفظ تفسيري بحيث أن عبارة «لم يصدر مرسوم التوكيلات لأي سبب خلال المهلة المحددة أعلاه» الواردة فيها تُفسر ويجب أن تُطبق على أنها تشمل، من ضمن ما تشملها، الحالة التي لا يصدر فيها مرسوم التوكيلات خلال مهلة الخمسة عشر يوماً من تاريخ ورود مشروع التوكيلات والمناقلات إلى ديوان وزارة العدل رغم عدم اعتراض وزير العدل عليه ضمن المهلة المذكورة أو عدم اتخاذه أي موقف منه خلالها أو عدم دعوته إبان تلك المهلة إلى الجلسة المشتركة عند حصول الاختلاف.

.IV إزالة الإلتباس من أحكام المادة 106 من القانون المطعون فيه، وتحسينها بتحفظ تفسيري بحيث تُفسر ويجب أن تُطبق على أنها تُلغى وتحلّ فقط محلّ الأحكام المخالفة وغير المتوافقة مع مضمونها من القانون رقم 129 تاريخ 1999/10/26 (منصب الشرف في القضاء) وتعديلاته، أما سائر أحكامه الأخرى فإنها تبقى قائمة وسارية ونافذة وغير ملغاة عملاً بالمادة 163 من القانون المطعون فيه.

.V إبطال كل ما يراه المجلس الدستوري مخالفاً للدستور والمبادئ ذات القيمة الدستورية في القانون المطعون فيه.

محمد مهنا
عبد
عبد
عبد
عبد

وتبين ان الطاعنين في المراجعة الثانية رقم 2026/3 عرضوا ان القانون المطعون فيه لم يأت بشكل عام بأي ضمانات من شأنها تكريس الاستقلالية الذاتية للقاضي تجاه الإدارة القضائية فضلاً عن أنه لم يحرص اسماً متينة من شأنها تخصيص السلطة القضائية بالنسبة لتدخلات السلطات الأخرى، كما أنه لم يُنتج حلولاً حقيقية للإشكاليات التي تواجهها السلطة القضائية إما اعتمد حلولاً غداها ليس من شأنها سوى نقل الإشكاليات أو تأجيلها دون التراح أي معالجة فعالة أو مستدامة، وأدلوها بالأسباب القانونية التالية:

1- مخالفة الأصول الشكلية الجوهرية المتمثلة بألية التصويت على القوانين المفروضة بموجب المادة /36/ من الدستور .

2- مخالفة أحكام المادة /18/ من الدستور لعدم بيان كيفية التصويت على القانون عملاً بأحكام المادة /34/ منه.

3- مخالفة المادة /57/ من الدستور .

4- مخالفة مبدأ فصل السلطات المنصوص عليه في الفقرة /8/ من مقدمة الدستور وذلك بالتعدي على صلاحية السلطة القضائية.

5- مخالفة أصول التشريع.

6- مخالفة مبدأ الأمن المالي للقضاة والاستقلالية المالية والعودة عن ضمانات سبق تكريسها.

7- مخالفات متعلّقة بالمادة 77 من القانون المطعون فيه (التشكيلات القضائية).

8- وجوب تفسير المادة ٢٢ من القانون المطعون فيه بصورة تتوافق فيها مع أحكام الدستور .

9- مخالفة المادة 2 من القانون المطعون فيه الدستور والمبادئ الدستورية لناحية آلية تكوين المجلس الأعلى للقضاء .

10- مخالفة القانون المطعون فيه لمبدأ الاستقلالية الداخلية للقضاة، لا سيما المادتين ٩٢ و ١٠٢ منه.

11- مخالفة آلية التقييم للمبادئ الدستورية العامة (المواد 81 و 91 و 142 و 143 من القانون).

12- مخالفة النصوص التي ترعى عمل التفتيش القضائي والصلاحيات التأديبية أبسط القواعد الدولية

والدستورية.

محمد بن عبد الله

صغير

5

- 13- خرق قواعد ضمان حرية التعبير والحق في التجمع وعدم دستورية تطبيق نظام الموظفين.
- 14- مخالفة مباراة الدخول إلى معهد الدروس القضائية مبدأ المساواة في تولي الوظيفة العامة.
- 15- مخالفة الهرمية الجديدة لإدارة معهد الدروس القضائية المنصوص عليها في المادتين 109 و 112 من القانون المطعون فيه لمبدأ فقه القانون وعدم تناقضه.
- 16- مخالفة المادة 6 من القانون اجتهاد المجلس الدستوري في ما يتعلق باستمرار عمل المجلس الأعلى للقضاء.
- 17- وجوب إبطال المادة 101 من القانون المتعلقة بأحكام خاصة برؤساء الأقسام المكلفين لمخالفتها مبدأ الفصل بين السلطات.
- وكررُوا في خاتمة استدعائهم طلباتهم بقبول الاستدعاء شكلاً، وفي الأساس إبطال القانون المطعون فيه برمته.

وتبين أنه بتاريخ 2026/2/2، أرسل كتاب لجانب رئاسة مجلس النواب لإيداع المجلس الدستوري صورة طبق الأصل عن محضر مناقشات القانون ونسخة عن التسجيل الصوتي للمناقشات المذكورة، كما وبيان ما إذا كان قد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى في مشروع القانون وفي حال الإيجاب إيداع المجلس صورة عن الطلب أو طلبات أخذ الرأي والجواب أو الأجوبة عليها في حال وجودها، وأن كلاً من المحضر والتسجيل الصوتي وردا بتاريخ 2026/2/5 مرفقين بكتاب صادر عن الأمانة العامة لمجلس النواب بعدد 5575/ص بالتاريخ اياه، وأودعت جميعها بالملف.

وتبين أنه بتاريخ 2026/2/11، أرسل كتاب إلى مجلس القضاء الأعلى للإفادة عما إذا كان مشروع القانون قد عرض عليه لإبداء الملاحظات، وأنه بتاريخ 2026/2/18 ورد جواب بالكتاب رقم 29/ص/ق/ المؤرخ في 2026/2/16 وضم إلى الملف.

بناء عليه،

مستشار

6



الدمستور، كما يستتبط من غموض مندرجات محضر جلسة مناقشة القانون في ما يتعلق بأسماء النواب الحاضرين واتجاه تصويتهم والأكثرية التي نالها القانون، ما يوجب إبطاله برمته،

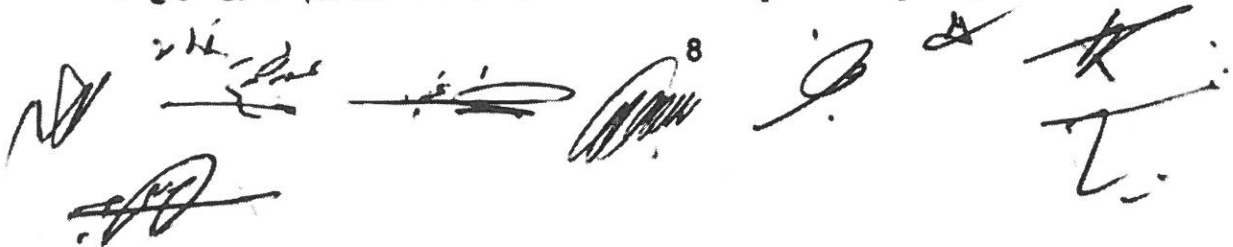
وحيث إنهم يدلون أيضاً بأن عملية التصويت جاءت مخالفة للمادة 34 من الدستور، ما يقتضي إبطال القانون برمته لمخالفته أصول التصويت كما ولمخالفته مقمة الدستور بخرقه السيادة الشعبية، ذلك أنه بُني على غش والغش يُفسد كل شيء *Fraus omnia corrumpit*، كونه لم يتبين عدد النواب الحاضرين او عدد من صوت لمصلحة اعتماده، وأنه فضلاً عن ذلك، فإن آلية إقرار القانون المطعون فيه قد خالفت النظام الداخلي للمجلس النيابي إذ أنها عثلت في جدول الأعمال في الساعات الأخيرة التي تسبق الجلسة مضيئة القانون المطعون فيه بمناورة أنت إلى عدم الإطلاع على النسخة المعتمدة من قبل النواب، الأمر الذي ينزل منزلة تزوير إرادة هؤلاء كونه تم إقرار القانون بمادة وحيدة، مع العلم أن جلسة ٢٠٢٥/١٢/١٨ التي أقر فيها القانون المطعون فيه كانت مخصصة لاستكمال أعمال جلسة ٢٠٢٥/٩/٢٩ التي لم يكن قانون تنظيم القضاء العنلي على جدول أعمالها،

وحيث إنهم يدلون كذلك بأنه لم يثبت تصويت عدد النواب المحدد في الفقرة الثانية من المادة 57 من الدستور على القانون المطعون فيه نظراً للمقاطعة الواسعة لهذه الجلسة كما وللطعن المقدم من قبلهم الذي يستفاد منه عدم تصويت تكتلتهم لصالحه، وانهم يطلبون من المجلس الدستوري الإطلاع على المحاضر والتسجيلات التي من شأنها بيان العدد الحقيقي من النواب الذين صوتوا لصالح إقراره وبناء على الشيء مقتضاه لناحية إبطال القانون برمته دون دراسته في حال ثبوت عدم تحقق الأكثرية المفروضة،

وحيث إنه يعود للمجلس الدستوري أن ينظر، بمعرض أعمال روابته على دستورية أي نص تشريعي مطعون فيه لديه، في عيوب عدم الدستورية التي قد تشوب أصول التشريع المنصوص عليها في الدستور أو المكرسة في القواعد العامة الأساسية الواردة في مقمته أو في متته، أو المبادئ ذات القيمة الدستورية، وهذه الرقابة تنضوي في اطار ما يسمى بالرقابة الدستورية الخارجية للقوانين *Contrôle de la constitutionnalité externe des lois*،

وحيث إنه يتبين من محضر مناقشة القانون وإقراره المرسلة من قبل مجلس النواب بناء للطلب (الجلسة الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع فيه

8



الدمستور، كما أن المادة 57 أوجبت أن يقر القانون المعاد الى مجلس النواب من قبل رئيس الجمهورية بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يولفون المجلس قانوناً، أي بغالبية 65 نائباً،

وحيث إن الصيغة المنصوص عليها في المادة 36 من الدستور هي صيغة جوهرية لارتباطها ارتباطاً جديراً بطبيعة النظام الديمقراطي البرلماني الذي نص عليه الدستور، غير أنه لم يثبت للمجلس الدستوري أنه صار الى تشويه ارادة النواب الممثلة للارادة الشعبية وبالتالي الى خرق السيادة الشعبية بفعل أن التصويت بُني على غش كما يزعم الطاعنون، إذ أنه لم يتبين من محضر المناقشات ولا من التسجيل الصوتي للجلسة أن أيّاً من النواب، بمن فيهم الذين تمت تلاوة أسمائهم ومن بينهم أربعة من الطاعنين في المراجعة رقم 3/و (ادغار طرابلسي، جيمي جبور، نقولا صحناوي، وشربل مارون)، قد اعترض على موافقة الأكثرية على اقرار القانون بصيغته المعزلة كما طرح على الهيئة العامة والتي تمت برفع الأيدي، أو أثار مسألة عدم توفر الأكثرية المطلقة المنصوص عليها في المادة 57 من الدستور، ما يشكل قرينة على توفر الأكثرية المطلوبة، مع الإشارة الى أن الطاعنين أنفسهم لم يدلوا صراحةً بوجود المخالفات موضوع البحث، إنما أتت ادلائهم، الملخصة في مستهل البحث في هذا السبب أعلاه، من قبيل الشك بوجودها، فلا يكون بالتالي ثمة مخالفة للمواد 36 و34 و57 من الدستور.

ب- في تعدي السلطة التشريعية على صلاحيات السلطة القضائية:

حيث إن المستدعين في المراجعة رقم 3/و يملون بأنه يتبين من بيان صادر عن مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 2020/12/23 أن القانون المطعون فيه لم يعرض عليه بصيغته الجديدة لإبداء ملاحظاته عليها، عملاً بأحكام الفقرة "ز" من المادة 5/ من قانون تنظيم القضاء العنلي التي تنص على صلاحية المجلس بـ "إبداء الرأي في مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالقضاء العنلي، واقتراح المشاريع والنصوص التي يراها مناسبة بهذا الشأن على وزير العدل"، وأن الإجراء المذكور يدخل في عداد المعاملات الجوهرية التي يعيب غيابها العملية كاملة ويجعلها عرضة للإبطال، ويكون بالتالي القانون المطعون فيه، بإغفاله الأصول الجوهرية المكرسة لمبدأ إستقلالية القضاء، قد خالف هذا المبدأ الدستوري كما وخالف المادة 20 من الدستور إضافة إلى خرقه مبدأ فصل السلطات عبر تعدي السلطة التشريعية على صلاحيات السلطة القضائية وعلى دور أبرز أدوات إستقلاليتها الا وهو المجلس الأعلى للقضاء، ما يجعله مستوجباً للإبطال برمته،

10
عبد الرحمن
10
10

وحيث إنه لم يقبل من الكتابين المشار إليهما أعلاه أن القانون المطعون فيه قد عُرض بصيغته المقننة واللاحقة لملاحظات رئيس الجمهورية على مجلس القضاء الأعلى لإبداء ملاحظاته،

وحيث يقتضي أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى في كل مرحلة من المراحل التعديلية خاصة أن القانون المطروح يتعلّق بتنظيم القضاء العدلي، وهو القانون الأساسي الذي يرقى شؤون القضاء والمحاكم والقضاء بشكل عام،

وحيث إنّ دعوة مجلس القضاء الأعلى لحضور جلسة لجنة الإدارة والعدل لا يُغني عن وجوب إبلاغه أي نص أو صيغة جديدة تتناول القانون الذي يعنيه لإبداء رأيه الصريح،

وحيث إنّ استطلاع رأي مجلس القضاء الأعلى يوجب عرض مشروع القانون بصيغته الجديدة على المجلس ليتمكن من الاطلاع عليه كهيئة جماعية وإبداء رأيه فيه وفقاً للأصول، ولا يصلح الاكتفاء بمخاطبة هاتفية مع رئيس المجلس المنكور منفرداً،

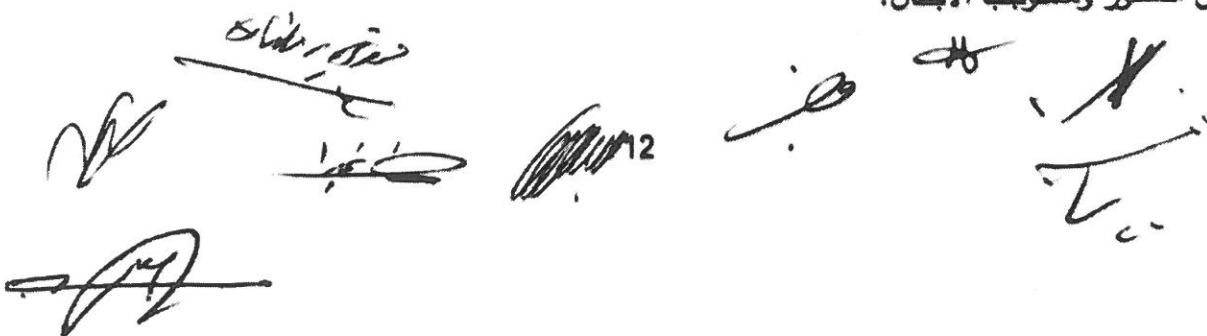
وحيث فضلاً عن ذلك، إنّ مسألة تكليف وزير العدل بتمثيل مجلس القضاء الأعلى بإبداء الملاحظات لا تتسجم مع الغاية الأسمى للقانون المطروح ألا وهي استقلالية السلطة القضائية وفصلها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعن التدخل السياسي،

وحيث إنّ إشراك مجلس القضاء الأعلى في عملية التشريع عندما يتعلّق النص بتنظيم شؤون القضاء والقضاء يعتبر تكريساً لمبدأ استقلالية السلطة القضائية ذي القيمة الدستورية، والذي يمثّل أحد انعكاسات مبدأ فصل السلطات،

وحيث إنّ استطلاع رأي مجلس القضاء الأعلى في مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالقضاء لا تقتصر على كونها مجرد صيغة شكلية نصّ عليها القانون، بل هي صيغة جوهرية *formalité substantielle* تكزّن إحدى الضمانات القضائية المنصوص عليها في المادة 20 من الدستور،

وحيث تأسيساً على ما تقدم يكون إقرار القانون بدون أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى مخالفاً للمادة 20 من الدستور ومستوجب الإبطال.

12



وحيث بعد توصل المجلس الى إبطال القانون لمطعون فيه برمته لم يعد من موجب للتطرق لباقي الأسباب المثارة.

لهذه الأسباب،

تقرر بالأكثرية:

أولاً: قبول المراجعتين شكلاً.

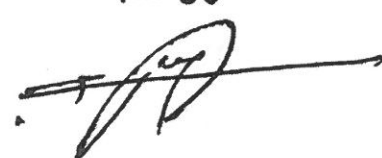
ثانياً: ضم المراجعتين والسير بهما معاً.

ثالثاً: رد السبب المبني على مخالفة المواد 34 و36 و57 من الدستور.

رابعاً: إبطال القانون برمته لمخالفته الصيغة الجوهرية المتمثلة باستطلاع رأي مجلس القضاء الأعلى، وبالتالي لمخالفته المادة 20 من الدستور.

خامساً: إبلاغ هذا القرار من كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ونشره في الجريدة الرسمية.

قراراً صدر في غرفة المذاكرة بتاريخ 2026/2/25.

ميشال طري	فوزات فرحات	الياس مشرقاني	ميراي نجم
			
أحمد أكرم بعاصيري		البرت سرحان	رياض أبو غيدا
			
الرئيس			أمين الميز
طنوس مشلب			عوني رمضان
			



مخالفة

القاضي الياس مشرقاني

المراجعتان رقم: 1 و 2026/3

القانون المطعون في دستوريته: رقم 36 الصادر بتاريخ 2026/1/5 (قانون تنظيم القضاء العدلي)

موضوع المخالفة: وجوب إبطال القانون لمخالفته أحكام المادة 57 من الدستور.

وحيث إنّه من الثابت أنّ رقابة المجلس الدستوري على دستورية القوانين، عملاً بالمادة 19 من الدستور، لا تقتصر على مضمون النص التشريعي بل تمتد إلى أصول التشريع الدستورية. وهذه الرقابة تندرج في إطار ما يسمّى برقابة الدستورية الخارجية للقوانين.

Contrôle de constitutionnalité externe des lois.

وهذا ما استقر عليه اجتهاد المجلس الدستوري (قرار المجلس الدستوري رقم 2001/4)

حيث إنّه لم يتبيّن من محضري جلستي مجلس النواب المنعقدتين بتاريخ 2025/9/29 و 2025/12/18 أنّ عدد النواب الحاضرين وعدد أصوات الذين وافقوا على إقرار القانون المطعون فيه، مدوّن في المحضر أصولاً.

وحيث تعود للمجلس الدستوري صلاحية النظر أولاً في مدى مراعاة الأصول المنصوص عليها في المادة 57 من الدستور من قبل المجلس النيابي خلال عملية التصويت على القانون المطعون فيه.

وحيث إنّه لم ينهض، لدى الإستماع إلى التسجيلات الصوتية العائدة للمناقشات التي دارت في الجلستين إياهما، وللتصويت الحاصل على إقرار القانون موضوع هذا الطعن، ما هية العدد النهائي للنواب الذين وافقوا على القانون.

وحيث إنّ القانون المطعون فيه، قد سبق ردّه إلى المجلس النيابي من قبل رئيس الجمهورية بموجب المرسوم

رقم /1105/ تاريخ 2025/9/5.

وحيث إن المادة 57 من الدستور تنص على التالي:

"لرئيس الجمهورية، بعد اطلاع مجلس الوزراء، حق طلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً".

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم 2017/44 (انتخاب أعضاء مجلس النواب) تنص على التالي:

"يتألف مجلس النواب من مائة وثمانية وعشرين عضواً تكون مدة ولايتهم..."

فتكون الغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء المؤلفين لمجلس النواب 65 نائباً، أي العدد الكامل الذي يلي النصف مباشرة.

"La majorité absolue correspond au nombre entier immédiatement supérieur à la moitié."

وحيث إنه لم يثبت نيل القانون موضوع الطعن موافقة 65 نائباً على الأقل.

وحيث إنه جرى خرق الأصول الدستورية الجوهرية لناحية تحديد عدد الأصوات المطلوب في المادة 57 من الدستور التي أوجبت الحصول على "الغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً".

وحيث من البديهي التسليم بأن فرض الغالبية المطلقة من قبل المشرع في معرض التصويت على قرارات هامة كمثل ردّ رئيس الدولة قانوناً معيناً وهو حامي الدستور، يقضي بعدم جواز إنقاص هذا العدد الذي يمثل هذه الغالبية لأي اعتبار كان، كما لا يجوز التغاضي عن وجوب تأمينه، لأن النص الصريح المرتكز على الغالبية الدستورية مشفوع أيضاً بالشرعية المستمدة من مفهوم الديمقراطية التوافقية المعبر عنها بالمناصفة (64 نائباً) يليها أول رقم كامل، فلا تتفرّد فئة دون أخرى ولا تستأثر بالقرار وحدها.

وحيث إنه لا يصح أن يُستنتج حصول القانون المطعون في دستوريته على الغالبية المطلقة استنتاجاً، ولا يسلم اعتبار تلك الغالبية متوفرة لمجرد قرينة عدم اعتراض النواب بمن فيهم الطاعنين على الأكثرية التي أقرت القانون، أو لعدم إثارتهم مسألة عدم توفّر الأكثرية المطلوبة.

وحيث إنّه لا تكفي الإشارة إلى كون الطاعنين لم يدلوا صراحة في الطعن بوجود المخالفات موضوع البحث، ولا يستقيم القول أنّ إدلائهم أتت بصيغة الشك بوجودها، لأنّ المجلس الدستوري إنّما يضع يده عفواً على كامل القانون المطعون في دستوريته، وهو غير مقيد بمضمون الطعن وأسبابه.

وحيث يتعدّر على أي نائب التحقق بنفسه من تأمين الأكثرية المطلوبة وتعداد الأصوات التي نالها القانون، لا سيّما أنّ هذا الأمر ليس منوطاً به أصلاً، ولا تلقى عليه تبعة عدم الاعتراض عندما لا يتصل عدد الأصوات بمعرفته ولا تعلن نتيجة التصويت.

وحيث يتعيّن على المجلس الدستوري التحقّق من سلامة التصديق ومراعاة الأصول والتثبت من صحة الإجراءات، خاصة أن خلو المحاضر من نكر النصاب والأكثرية وكذلك التسجيلات الصوتية لا يمكن تأويله إطلاقاً كدليل على مراعاة الغالبية المطلقة المنصوص عليها في المادة 57 من الدستور.

وحيث إنّ المناداة على الأعضاء بأسمائهم واستبيان موقفهم في ما يختص بالقوانين، بحسب المادة 36 من الدستور، تسمي أكثر إلحاحاً ووجوباً وإلزاماً، بلا استثناء ولا تساهل، خاصة عندما ينصّ الدستور على غالبية موصوفة إذ ينبغي التحقق من إدراكها وتوثيق عدد الأصوات التي نالها القانون صراحة وأصولاً.

وحيث إنّه في معرض قانون تنظيم القضاء العدلي موضوع المراجعة تكون الغالبية المنصوص عليها في المادة 57 من الدستور غير متوافرة على غرار ما سبق البحث فيه آنفاً، ما يقتضي معه إبطال القانون المطعون فيه لعدم إقراره أصولاً وللعيوب الإجرائية التي شابت جلسة المناقشة تأسيساً على محاضرها وعلى التسجيلات الصوتية لمداوماتها.

لذلك، أخالف رأي الأكثرية في ما توصلت إليه بشأن عدم مخالفة القانون للمادة 57 من الدستور، وأوافقها الرأي بالنسبة لسائر ما آل إليه قرار المجلس وللنتيجة التي توصل إليها.

القاضي المخالف

الياس مشرقاني

سداد
ني ٢٥ / ٢٠١٦ / ٤٤٦